

رشيد في لقائه بجمعية الأعمال المصرية- البريطانية

**اختيار ثلاث مناطق للكويز تم بناء على قدرتها على التصدير لأمریکا واعتبارها مناطق كبرى لتوسيعها مستقبلا
بدء تطبيق الجات لن يعقبه بالضرورة طوفان من الاستيراد وسنطبق قواعد مكافحة الإغراق**

تابع اللقاء

عادل شفيق

أعلن المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة أن الكويز تعتبر بروتوكولا وليس اتفاقية وهي ترتيبات للتجارة تمت عام ١٩٩٦ بعد توقيع اتفاقية أوسلو حتى تستطيع المنتجات المصرية والأردنية والفلسطينية الدخول إلى المنطقة الحرة بين إسرائيل وأمريكا بشروط معينة وأنه تم اختيار سبع مناطق كمرحلة أولى على أساس المناطق التي كانت تحقق أكبر رقم لصادرات الملابس للولايات المتحدة حيث أنها ستكون اقدر على الاستفادة من البروتوكول وستتم بعدها اضافة مناطق أخرى وهي التي تحقق صادرات اقل وقال

انه تم اختيار مناطق كبرى حتى يمكن توسيعها وهي منطقة القاهرة الكبرى ومنطقة الاسكندرية الكبرى ومنطقة السويس الكبرى وبذلك يمكن ضم مدن أخرى مثل الاسماعيلية إلى منطقة السويس الكبرى دون تعديل البروتوكول.

جاء ذلك في لقائه بجمعية الأعمال المصرية البريطانية حيث أكد المهندس محمد نصير رئيس الجمعية على أهمية الرسالة التي توجهها الحكومة المصرية حاليا لمجتمعات الأعمال المحلية والعالمية بدمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي وتطبيق قواعد المنافسة الحرة والعادلة وفتح مجالات جديدة أمام الاستثمار وإيجاد بيئة ومناخ افضل للاستثمار.

وأضاف رشيد أن توقيع بروتوكول الكويز يعتبر خطوة ايجابية لدخول مصر في اتفاقية تجارة حرة مع أمريكا ومن المؤكد انها ستساعد في زيادة الصادرات وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وقال انه سيتم بحث عمل ترتيبات خاصة لدعم المصانع التي تقع خارج مناطق البروتوكول إلى أن تستطيع الدخول فيها وقال ان صادرات الاردن

ارتفعت بعد توقيع الكويز من ١٥ مليون دولار منذ أربع سنوات إلى مليار دولار حاليا كما أنه لا يوجد أي تأثير على

الملكية للمصانع التي تعمل طبقا للكويز كما اشيع في بعض الصحف حيث أن الفكرة هي وجود مكون إسرائيلي ١١.٧٪ فقط وليس ملكية في المصانع المنتجة بأي شكل من الأشكال، قواعد المنشأ قواعد دولية، وسيتم تطبيقها على الكويز.

ومن ناحية أخرى أكد الوزير أن بداية تطبيق اتفاقية الجات أو منظمة التجارة العالمية في أول يناير المقبل لن يكون له تأثيرات سلبية كما توقع البعض وجود فيضان من الاستيراد

بعد اول يناير حيث أن الجمارك كانت قد خفضت بالفعل على كثير من السلع منذ فترة لذا فلا جديد يتوقع أن يحدث بصورة كبيرة، وطرح عدة نقاط تتعلق بالقدرة التنافسية لمصر والانتاج المصري قائلا انه توجد مجالات كنا نعتقد أننا لا يمكن أن ننافس فيها عالميا.

وبالنسبة لاتفاقية التجارة العربية الحرة قال انها بدأت المرحلة الأخيرة من التنفيذ وأصبح سعر الضريبة الجمركية بنسبة ٢٠٪ من سعر الضريبة الطبيعي وسيصبح هذا المعدل صفر العام المقبل وأنه لا يوجد خفض جديد في الجمارك.

وأوضح أنه يوافق على استيراد الملابس حيث أننا وقعنا اتفاقية الجات والدولة أعلنت مسرارا وتكرارا ان المنتجين المصريين أمامهم مهلة ١٠ سنوات لتحسين وتطوير أنفسهم ولم يتحرك معظمهم.

وحول اسعار الأدوية بعد تطبيق الجات فلن تتغير أسعارها حيث أن التغيير سيحدث في الأدوية الجديدة التي تدخل مصر ولكن الأدوية المسجلة حاليا لن تتأثر أسعارها.

وحول الاسئلة حول اتفاقية اغادير قال انها اتفاقية تضم مصر والاردن والمغرب وتونس وتتيح الاستفادة من تراكم التصنيع في أي دولة منها للتصدير إلى أوروبا بمعنى اذا استوردت مصر سلعة مصنعة في الاردن وأجرت عليها اضافات تصنيعية أخرى، وقيمة مضافة يحاسب القيمة المضافة لكلا الدولتين في شهادة المنشأ.